STUDIES & ECONOMIC MEDIA CENTER
مركز الدراسات والإعلام الإقتصادي

ورقة إحاطة • اليمن

باب المندب في قلب التصعيد:

التداعيات الاقتصادية والإنسانية لسيطرة جماعة الحوثي على شريان التجارة في البحر الأحمر

سبتمبر 2026

المحتويات

ملخص تنفيذي : 3
مقدمة : باب المندب في قلب التصعيد 4
التداعيات الاقتصادية لسيطرة جماعة الحوثي على المخا والخوخة وباب المندب 5
أولا : التداعيات الإنسانية 5
موجة نزوح وتشرد ! 5
الضحايا المدنيين : 5
تعطيل الاستجابة الإنسانية ونهب أصول المنظمات 5
ثانيا : التداعيات الاقتصادية : 6
التجار والمنشآت : مداهمة ونهب 6
الجبايات : نقل سلطة الجبايات : 7
العملة: انتقال بين نظامين نقديين وأزمة سيولة 7
القطاع المصرفي والتحويلات: اضطراب شبكات الصرافة والتحويل 8
الصيد : خسارة الدخل والاصطياد ومراكز الانزال 8
الزراعة وسلاسل التوريد والتصدير : 8
انهيار اقتصاد ناشئ : 8
ثالثا : أثر الأحداث على المستوى الكلي والمالية العامة : 9
رابعا : السعودية والدعم والتداعيات العالمية ! 10
خامسا : السيناريوهات المستقبلية المحتملة 11
السيناريو الأول : تصعيد حوثي وإحكام سيطرة 11
السيناريو الثاني : استقرار هش 11
السيناريو الثالث : استعادة السيطرة على باب المندب 11

ملخص تنفيذي :

في العاشر من سبتمبر 2026 تمكنت جماعة الحوثي من السيطرة على المخا وميناءها وتبعتها خلال فترة وجيزة ذوباب وجزيرة ميون وجزر حنيش وزقر، وباتت الجماعة المسلحة المدعومة من إيران تسيطر على قلب مضيق باب المندب.

وبالرغم من الصدمة التي أحدثتها هذه التطورات للحكومة اليمنية وحليفتها السعودية، إلا أنها جاءت بعد سلسلة من العمليات الميدانية بدأت في أغسطس الماضي حيث استهدفت الجماعة ميناء المخا بعشرات الصواريخ والمسيرات، وقامت بالهجوم المكثف من عدة محاور.

جماعة الحوثي أعلنت بأن الملاحة آمنة باستثناء السفن السعودية، ولم تستهدف أيا من السفن العابرة في البحر الأحمر لكن قراءة المركز لسلوك الجماعة عبر عقدين تقول إن التطمين المرحلي لم يكن يوما ما نهاية المسار، بل مقدمة لرفع سقف التهديد حين تترسخ السيطرة الفعلية للجماعة.

لقد دفع السكان ثمناً باهظاً جراء تلك الأحداث، حيث سجلت المنظمة الدولية للهجرة أكثر من 104 ألف نازح من تعز ولحج والحديدة منذ مطلع سبتمبر، وتشير مسوح المركز الميدانية إلى أن الرقم الحقيقي يتجاوز مائة وعشرون ألف فرد لاسيما وأن وقد احتضنت البيوت آلاف الأسر التي لا تظهر في سجلات المخيمات، فيما عبر نحو 3800 شخص البحر إلى جيبوتي في ثلاثة أيام. وفقد الصيادون القدرة على الصيد، كما تراجع النشاط الاقتصادي إلى أدنى مستوى له حيث أغلقت المحلات، وفرض التعامل بالعملة القديمة، ونهبت العديد من المؤسسات، وتأثر العمال وأصحاب المنشئات الصغيرة والمتوسطة وبدأت سلطات الحوثي تفرض مشرفين وتمارس الجبايات باسم الواجبات الزكوية.

لا تقتصر الخسارة الاقتصادية على تعطيل ميناء المخا فقط، فالمخا التي تضاعف سكانها أربع مرات منذ 2017 وجذبت، بتقدير المركز، ما لا يقل عن نصف مليار دولار من الاستثمارات العقارية والخدمية، كانت تتحول إلى منفذ بديل للحديدة وإلى بوابة تصدير للأسماك والبصل الأحمر من موزع والخوخة والوازعية. ويمثل سقوط المخا بيد الحوثي تحديات في استمرار عملية الإنتاج، كما يتسبب في رفع أسعار الغذاء في تعز وعدن ويحرم الاقتصاد الوطني من مورد نقد أجنبي .

أما على الصعيد الكلي فإن التداعيات لن تتوقف عند تصاعد علاوة تأمين إلى 1% من قيمة السفينة، وارتفاع خام برنت فوق 108 دولارات، بل ستتجاوز ذلك إلى خلق حالة من الاضطراب طويل الأمد لاسيما مع اقتراب جماعة الحوثي من العاصمة المؤقتة للحكومة اليمنية.

وعلى الصعيد الإقليمي، تجد السعودية نفسها أمام فكي كماشة، ففي الشرق يتم إغلاق مضيق هرمز، وجماعة الحوثي تحاصر سفنها غربا، والحشد الشعبي في العراق يستهدف خطط أنابيب شرق–غرب. وبالرغم أنه لا يوجد أي مؤشرات لتخلي السعودية لشراكتها ودعمها للحكومة اليمنية إلا أنها تواجه تحد صعب في إدارة الملف اليمني الذي بات مؤثراً بصورة مباشرة إلى اقتصاد المملكة ومستقبلها، لاسيما وقد أصبحت جماعة الحوثي تسيطر على ممر تعبره نحو 12%

من التجارة الدولية و7% من إمدادات النفط، مع قدرتها على إحداث الشلل الكلي أو التحكم الانتقائي أو فرض رسوم غير رسمية على السفن.

يرى المركز أن السيناريو الأرجح في المدى المنظور هو تثبيت الجماعة سيطرتها مع تطمين مرحلي، في ظل صدمة حكومية وإقليمية وعزوف أمريكي عن الانخراط، وما يترتب عليه من نزوح وتوسع مظاهر الفقر والجوع، أما في حال حدوث تهدئة فلن تكون سوى استراحة محارب حيث ترفع جماعة الحوثي سقف مطالبها وتهمش الحكومة الشرعية.

لا يفتح باب السلام الحقيقي إلا بالسيناريو الثالث: استعادة الساحل بقوات يمنية ودعم من قبل تحالف دولي يعيد توازن القوة على الأرض.

مقدمة : باب المندب في قلب التصعيد

في لحظة تاريخية مفصلية، سيطرت جماعة الحوثي في العاشر من سبتمبر 2026 على باب المندب عقب معارك مع قوات تتبع الحكومة الشرعية أبرزها قوات ما يسمى " المقاومة الوطنية " تحت قيادة عضو مجلس القيادة الرئاسي طارق صالح.

خلال أسبوع من المواجهات تمكنت الجماعة، من السيطرة على مدينة المخا وذو باب المطلتين على البحر الأحمر وبحر العرب، وجزيرة ميون والجزر الأخرى الواقعة في مضيق باب المندب كجزيرة حنيش وزقر، عقب استهداف ميناء المخا منذ أغسطس الماضي بما لا يقل عن 46 صاروخا بالستيا و55 مسيرة وزوارق مفخخة أخرجت الميناء من الخدمة ودمرت ثلاث سفن تجارية وقتل سبعة أشخاص في الموجة الأولى وقدرت كلفة إعادة التأهيل بـ 79 مليون دولار[1]، وتلتها هجمات متلاحقة مع اشتداد تلك المعارك، والتي أخذت أكثر من مسار، وحشدت لها جماعة الحوثي قوة غير مسبوقة وفي معركة وصفت بأنها مهمة انتحارية للسيطرة المخا وباب المندب.

بدأت جماعة الحوثي معاركها في أغسطس عبر عدة محاور سواء من خلال المناطق المطلة على الساحل القريبة منه كمديريات مقبنة وجبل حبشي، الوازعية أو مديريات حيس والخوخة وهي مسارات تشبه الكماشة بالنسبة لميناء المخا الاستراتيجي بالقرب من باب المندب.

وبسيطرة الجماعة المدعومة من إيران على واحدة من أهم ممرات التجارة الدولية حيث يعبر حوالي 12% من التجارة العالمية، تكون قد تمكنت من القدرة على تهديد السفن من مواقع أقرب إلى المضيق، بل والسيطرة على قلب المضيق، وإلى الان لم يسجل أي تعطيل جديد للملاحة حيث أعلنت الجماعة بأن الملاحة آمنة باستثناء السفن السعودية، وهي استراتيجية تتبعها الجماعة في كافة حروبها السابقة حيث تتدرج في تجزئة معاركها وهزيمها خصومها بصورة الواحد تلو الآخر.

مدينة المخا، التي تعد أكبر مدن الساحل الغربي لمحافظة تعز، شهدت نمواً سكانياً متسارعاً خلال السنوات الأخيرة، إذ ارتفع عدد سكانها إلى أكثر من خمسة أضعاف العدد الأصلي، ليتجاوز 100 ألف نسمة، مقارنة بنحو 19 ألفاً قبل استعادتها من جماعة الحوثي عام 2017 ضمن عملية «الرمح الذهبي».

ومع تشكيل قوات " المقاومة الوطنية " بقيادة طارق صالح عام 2019، والدعم الإماراتي الذي تلقته للجوانب التنمية، شهدت المدينة تحولاً في الجوانب التنموية حيث جرى تطوير الميناء وتنفيذ مشروعات عديدة من بينها مدينة سكنية ومستشفى والعديد من الطرقات. وهو ما جعل الميناء والمدينة الساحلية المهملة لعقود تستعيد حضورها وتستقطب آلاف العاملين، بالإضافة إلى أسر الجنود والضباط الذين ينتمون إلى القوات الرئيسية في المدينة " المقاومة الوطنية، المقاومة التهامية " وبعض الوحدات من قوات العمالقة.

[1] تقرير ميداني " بعد هجمات الحوثي.. مصير مشروع تطوير ميناء المخاء "، موقع المشاهد نت، ٢٩ أغسطس ٢٠٢٦، تم رصد التقرير من خلال الرابط التالي : https://almushahid.net/143099/

التداعيات الاقتصادية لسيطرة جماعة الحوثي على المخا والخوخة وباب المندب

أولا : التداعيات الإنسانية

موجة نزوح وتشرد !

شكل دخول جماعة الحوثي والسيطرة على مدن الساحل الغربي " الخوخة، حيس ، المخا ، ذوباب " حالة من الصدمة والخوف لمعظم السكان، وسجلت المنظمة الدولية للهجرة حتى 16 سبتمبر 104 الف نازح منذ 1 سبتمبر في تعز ولحج الحديدة، حيث نزح 63 الف فرد من تعز و26400 من لحج و8 آلاف من الحديدة، ويتوزع البقية على مناطق مختلفة.[2]

ووفقاً لتقييمنا الميداني، تتجاوز الأرقام 120 ألف نازح. وكانت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين قد أعلنت عن 100 ألف نازح. وتأتي الفوارق بين الأرقام نتيجة عدم شمول النزوح غير المسجل، ولا سيما أن آلافاً من النازحين انتقلوا إلى منازل أقاربهم في مدن تعز وعدن ولحج.

وتمكن من العبور إلى شواطئ جيبوتي في الجهة المقابلة من البحر الأحمر ثلاثة آلاف وثمانمائة نازح خلال فترة وجيزة عقب الأحداث، في حين لم يعرف بعد حجم النزوح إلى دول أفريقية أخرى، حيث تعد هذه أرقاما أولية قابلة للتغيير[3].

وتأتي موجة النزوح الجديدة في ظل تراجع مستوى المنح والمساعدات الخارجية حيث لم تتجاوز استجابة المانحين سوى تمويل 13% من تغطية خطة الاستجابة الإنسانية، وبالتالي فإن حركة النزوح المتصاعدة ستضاعف من أزمة انعدام الأمن الغذائي خلال الأشهر المقبلة.

الضحايا المدنيين :

لم يعرف بعد حجم الضحايا من المدنيين بدقة، إلا أن مكتب تنسيق الشئون الإنسانية تحقق من 40 إصابة مدنية " 8 قتلى و212 جريحا " في أول أسبوعين من سبتمبر نصفهم نساء وأطفال، بينما وثقت الشبكة اليمنية للحقوق والحريات 177 قتيلا و212 مصابا و39 مفقودا خلال الفترة من 3-11 سبتمبر ، وأوردت يورونيوز نحو 150 قتيلا. وتعكس الفجوة في الأرقام اختلاف منهج التحقق، لكن تبقى الأرقام متقاربة.

تعطيل الاستجابة الإنسانية ونهب أصول المنظمات

أدت سيطرة جماعة الحوثي على مدينة المخا والمناطق المجاورة إلى اضطراب في عمل عدد من المنظمات الإنسانية والتنموية وتعليق بعض أنشطتها الميدانية، بالتزامن مع اقتحام ونهب مقار ومرافق تابعة لمنظمات محلية ودولية. وأفادت مصادر للمركز بأن عمليات الاقتحام والنهب طالت معدات مكتبية وأجهزة اتصال وحواسيب ومعدات تشغيلية ومكونات لأنظمة الطاقة الشمسية، إضافة إلى سيارات، ما أضعف القدرة التشغيلية لبعض المنظمات وأثر على قدرتها على مواصلة تنفيذ برامجها.

---

[2] تقرير حول اعداد النازحين، موقع المصدر اونلاين، نشر في 17 سبتمبر 2026، تم رصده من خلال الرابط التالي : https://almasdaronline.com/articles/350779

[3] تقرير حول " موجة نزوح من اليمن إلى جيبوتي"، نشر في موقع المشاهد نت، بتاريخ 14 سبتمبر 2026، تم رصده عبر الرابط التالي : https://almushahid.net/143973/

وتشير إفادات حصل عليها المركز[4] إلى أن بعض المنظمات الدولية، خاصة تلك التي كانت تركز عملياتها في مناطق الحكومة المعترف بها دولياً، قد تواجه صعوبة في استئناف أنشطتها بصورة مباشرة في المناطق التي انتقلت إلى سيطرة الجماعة، لعدم امتلاكها ترتيبات أو اتفاقيات للعمل مع السلطات في صنعاء، الأمر الذي قد يؤدي إلى تعليق بعض أنشطتها أو إعادة ترتيب آليات تنفيذها.

ويفاقم ذلك من التداعيات الإنسانية في ظل موجة النزوح واتساع احتياجات السكان المتضررين، إذ أن تراجع قدرة المنظمات على الوصول إلى المستفيدين أو تعليق بعض برامجها يعني تقلص المساعدات والخدمات المتاحة في وقت تتزايد فيه الحاجة إليها. كما أفادت مصادر للمركز بأن بعض عمليات صرف المساعدات النقدية في المناطق التي تغيرت السيطرة عليها تعطلت أو أصبحت أكثر صعوبة نتيجة تعذر الوصول إلى بعض المستفيدين والحاجة إلى إعادة ترتيب نقاط وآليات الصرف، ما يزيد الضغوط على الأسر المستفيدة، ولا سيما الأكثر احتياجاً منها، في تأمين احتياجاتها الأساسية.

ثانيا : التداعيات الاقتصادية :

لم يقتصر أثر انتقال السيطرة على المخا والخوخة وحيس وذباب على تغير السلطة القائمة، بل امتد إلى النشاط الاقتصادي الذي تشكل في هذه المناطق خلال السنوات الماضية. فقد رافقت التطورات حالة من الاضطراب في الأسواق، وإغلاق أو تراجع نشاط عدد من المنشآت، ومغادرة بعض التجار والصرافين ونقل جزء من السيولة إلى مناطق أخرى، إلى جانب تأثر أنشطة الصيد والتجارة والنقل وسلاسل التوريد بدرجات متفاوتة.

كما وضعت السيطرة الجديدة الأسواق أمام انتقال مفاجئ بين نظامين نقديين وإداريين مختلفين، في ظل اعتماد واسع على الطبعة الجديدة من الريال اليمني قبل تغير السيطرة، مقابل العمل بالطبعة القديمة في مناطق سيطرة جماعة الحوثي. وأدى ذلك إلى حالة من عدم اليقين لدى التجار والمؤسسات المالية بشأن آليات استبدال العملة والتراخيص والضرائب والزكاة والرسوم، ما أضاف ضغوطاً جديدة على النشاط الاقتصادي المحلي.

وتشير الإفادات الميدانية التي جمعها المركز إلى تراجع واضح في الحركة التجارية، مع استمرار بعض الأنشطة اليومية الأساسية مثل البقالات والمطاعم، في حين تأثرت بصورة أكبر الأنشطة المرتبطة بالاستثمار والتجارة والصرافة والصيد والنقل، ما يهدد مصادر دخل آلاف الأسر المرتبطة بهذه القطاعات.

التجار والمنشآت : مداهمة ونهب

وثقت شهادات ميدانية حصل عليها المركز تعرض وكالات تجارية ومحال ومقار لمنظمات للنهب، إلى جانب نقل محتويات من بعض المقرات وأرشيفات تابعة للسلطات المحلية ومعدات من مرافق عامة. كما أفادت المصادر بوقوع حملات مداهمة واعتقالات في المخا والخوخة طالت عدداً من التجار والسكان.

وفي حيس والخوخة، أفادت مصادر ميدانية باحتجاز عدد من التجار على خلفية رفضهم دفع مبالغ فرضتها جهات تابعة لجماعة الحوثي، من بينها مطالبات مرتبطة بالزكاة، فيما استحدثت الجماعة مكتباً للواجبات الزكوية في مدينة المخا.

وتشير إفادات ميدانية من الخوخة وحيس إلى أن انتقال السيطرة ترافق مع اضطراب واضح في النشاط الاقتصادي المحلي، حيث أبقى عدد من التجار محالهم مغلقة خشية التعرض للاعتقال بسبب صلات سابقة أو عائلية بقوات مناوئة للجماعة، في حين جرى تعيين مشرفين على الأسواق ومراكز الإنزال السمكي، بما في ذلك مرافئ

[4] شهادات ميدانية قام المركز بجمعها من خلال مقابلات ميدانية متفرقة.

الإنزال في القطابة والجشة ومدينة الخوخة. كما أحجم بعض الصيادين عن الإبحار رغم تطمينات محلية، نتيجة المخاوف الأمنية وحوادث القصف السابقة في البحر.

ولا تتوفر حتى الآن إحصاءات دقيقة حول عدد التجار المتضررين أو المنشآت التي أغلقت أو قيمة الممتلكات التي تعرضت للنهب، إلا أن مصادر ميدانية تحدثت عن تراجع ملحوظ في الحركة التجارية التي شهدتها مدينة المخا خلال السنوات الأخيرة. كما تواجه آلاف الأسر التي بقيت في المخا والخوخة وذباب أو نزحت منها أوضاعاً اقتصادية صعبة، بعد فقدان أو تراجع مصادر دخل الصيادين والعمال اليوميين وصغار التجار المرتبطة بحركة الأسواق والميناء والمشروعات الاستثمارية والنشاط العسكري الذي كان يشكل جزءاً من الدورة الاقتصادية في المنطقة.

الجبايات : نقل سلطة الجبايات :

بالتوازي مع انتقال السيطرة، بدأت جماعة الحوثي في تطبيق منظومة الضرائب والزكاة والرسوم المعمول بها في مناطق سيطرتها على النشاط التجاري والزراعي في المخا والخوخة والمناطق المجاورة، بما في ذلك رسوم مرتبطة بحركة السلع والمحاصيل والأسواق.

ويثير انتقال هذه المنظومة مخاوف لدى التجار من ازدواج الالتزامات المالية، خصوصاً أن العديد منهم سبق أن سددوا الضرائب والزكاة والرسوم للسلطات التابعة للحكومة الشرعية قبل سيطرة الحوثيين عليها. وأفاد تجار قابلهم المركز بأن حالة من عدم اليقين لا تزال قائمة بشأن حجم الالتزامات الجديدة وآليات احتسابها.

ويضيف ذلك ضغوطاً جديدة على النشاط التجاري في ظل تراجع الحركة واضطراب سوق العملة والسيولة، وقد يؤدي استمرار تعدد الرسوم والالتزامات وعدم وضوح القواعد المنظمة لها إلى زيادة كلفة ممارسة الأعمال، وتقليص قدرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الاستمرار أو دفع بعض التجار إلى تقليص أنشطتهم أو نقلها إلى مناطق أخرى.

العملة: انتقال بين نظامين نقديين وأزمة سيولة

أدى انتقال السيطرة على المخا والمناطق المجاورة إلى وضع السوق أمام انتقال مفاجئ بين نظامين نقديين مختلفين، إذ كانت التعاملات تعتمد بصورة واسعة على الطبعة الجديدة من الريال اليمني المتداولة في مناطق الحكومة المعترف بها دولياً، بينما تعتمد جماعة الحوثي في مناطق سيطرتها على الطبعات القديمة من العملة. وأصبح التجار والأسر والصرافون أمام تحدي التعامل مع كميات كبيرة من العملة الجديدة في ظل محدودية توفر الطبعة القديمة.

وتشير إفادات حصل عليها المركز إلى إنشاء مراكز لاستبدال العملة ومنح فترة انتقالية للتعامل مع الوضع الجديد، إلا أن الكميات المتاحة من الطبعة القديمة لا تكفي لاستبدال المبالغ الكبيرة التي يحتفظ بها التجار والصرافون. كما يجري تسجيل بعض المبالغ لدى مراكز الاستبدال، في وقت لا تزال فيه آلية وموعد استبدالها بصورة كاملة غير واضحة، وهو ما خلق حالة من عدم اليقين بشأن قيمة السيولة ورؤوس الأموال المحتفظ بها بالعملة الجديدة.

وأدى غياب آلية واضحة وسريعة للاستبدال إلى ظهور سوق غير رسمية لتحويل العملة الجديدة إلى القديمة، مع تفاوت في أسعار الاستبدال المتداولة. ويضع ذلك ضغوطاً إضافية على التجار والأسر، ويزيد مخاطر تآكل قيمة المدخرات ورؤوس الأموال أو تجميد جزء منها، خصوصاً في ظل شح السيولة من الطبعة القديمة وعدم استقرار ترتيبات الاستبدال حتى الآن.

القطاع المصرفي والتحويلات: اضطراب شبكات الصرافة والتحويل

امتدت آثار الانتقال بين النظامين النقديين إلى شركات الصرافة والبنوك وشبكات التحويل، حيث استمرت بعض المؤسسات في العمل، فيما أغلق بعضها أو نقل جزءاً من أمواله وسيولته إلى مناطق أخرى، وسط غموض بشأن التراخيص والأنظمة المنظمة للنشاط المالي.

كما واجهت بعض شبكات التحويل صعوبات في مواصلة العمل بالآليات السابقة، وتوقفت بعض المؤسسات عن تنفيذ حوالات إلى المناطق التي تغيرت السيطرة عليها، ما زاد من صعوبة حركة الأموال وفرض ضغوطاً إضافية على التجار والأسر المعتمدة على الحوالات في معاملاتها واحتياجاتها اليومية

الصيد : خسارة الدخل والاصطياد ومراكز الانزال

لم تقتصر التداعيات الاقتصادية لسيطرة جماعة الحوثي على المخا والساحل المحيط بباب المندب على حركة الميناء والتجارة البحرية، بل امتدت مباشرة إلى قطاع الصيد الذي يمثل مصدر دخل يومي لآلاف الأسر في المدن والمناطق الساحلية، ويرتبط به نشاط اقتصادي أوسع يشمل تجار الأسماك وعمال الإنزال والنقل والتبريد وصناعة الثلج. وتضم المخا والخوخة مراكز للإنزال والتسويق تغذي أسواق الساحل الغربي وعدداً من المحافظات المجاورة، ما يجعل تعطل خروج قوارب الصيد أو صعوبة الوصول إلى مراكز الإنزال مؤثراً على دخل الصيادين وعلى سلسلة الإمداد السمكية بأكملها.

وقدر محافظ تعز أن أسر الصيادين فقدت نحو 90% من دخلها، فيما أفاد رجال أعمال ومتعاملون في القطاع قابلهم المركز بأن كميات من أسماك هذه السواحل تتجه إلى أسواق تعز وعدن ولحج والضالع. ومن شأن استمرار تعطل النشاط أن يؤدي إلى انخفاض المعروض وارتفاع تكاليف النقل والحفظ وزيادة نسب التلف، بما قد ينعكس على أسعار الأسماك في مدن الاستهلاك، كما يضعف قدرة المصدرين على الوفاء بعقودهم ويحرم الاقتصاد من جزء من عائداته بالعملة الأجنبية.

ويكتسب ذلك أهمية إضافية بالنظر إلى أن الصيد التقليدي يمثل نحو 98 % من عمليات الاصطياد، فيما تعتمد استمرارية النشاط على منظومة مترابطة من مراكز الإنزال ومخازن الحفظ ومصانع الثلج والنقل والتجهيز. وكانت زيارة حكومية لمركز الإنزال في المخا في مارس/آذار 2025 قد أكدت دوره في خدمة السوق المحلية وتنظيم الصادرات، وهي حلقات أصبحت أكثر عرضة للتعطل في ظل الاضطراب الأمني الراهن

الزراعة وسلاسل التوريد والتصدير :

يمتد الأثر إلى الزراعة الموسمية أودية المخا ومديريات موزع والخوخة وحيس وذباب والوازعية، التي تشكل حزاماً معروفاً بإنتاج البصل الأحمر إلى جانب الحبوب والخضروات الموسمية الأخرى. وقد تحول ميناء المخا خلال السنوات الأخيرة إلى منفذ مباشر لتسويق هذا المحصول وتصديره إلى بعض الدول المجاورة، حيث تم تصدير أول شحنة تجارية بنحو ألف طن في مارس/آذار 2024، ثم شحنة بلغت 1,200 طن إلى دبي مطلع 2025.

وبالتالي فإن تعطيل الميناء والطرق ومراكز التجميع سيؤدي إلى تكدس المحصول وهبوط سعره أو تعرضه للتلف، بالتزامن مع تراجع المعروض وارتفاع الأسعار في أسواق المدن، فضلا عن خسائر في فرص العمل الموسمية المرتبطة بالحصاد، والفرز، والتعبئة والنقل. ويمثل استمرار سيطرة الجماعة على هذه المناطق وما تفرضه من قيود أمنية فصل مناطق الإنتاج في الساحل والوازعية عن أسواقها المحلية والخارجية، وتقلص عائدات المزارعين والتجار والصيادين، وتزيد الضغوط على الأمن الغذائي وعلى مصادر النقد الأجنبي.

انهيار اقتصاد ناشئ :

شكلت المخا على مدى عشر سنوات مركزاً اقتصادياً ناشئاً، فالميناء والمدينة المهملة لعقود تحولت إلى اقتصاد نشط، الميناء كان يخدم تعز وإب وأجزاء من الحديدة ولحج والضالع، وكانت أعمال تأهيلية لاستقبال سفن

متوسطة تقترب من الاكتمال العام الجاري، وبدأ التجار يتطلعون للانتقال إليه هرباً من الجبايات المفروضة في ميناء الحديدة. وشهدت مدينة المخا حركة نشطة للمشروعات التنموية والاستثمارية، حيث جرى تنفيذ العشرات من المشروعات بما فيها المطار والطرق ومدن سكنية، ناهيك عن مشروعات القطاع الخاص المتمثلة في الفنادق والمطاعم والخدمات، وتقدر مصادرنا الميدانية ان مدينة المخا استقطبت ما لا يقل عن نصف مليار دولار في مشاريع استثمارية متعددة سواء في العقار أو الخدمات وغيرها.

ويرتبط جزء كبير من النشاط العمراني والخدمي في المدينة بالإنفاق العسكري ووجود قيادة وقوات المقاومة الوطنية، وبالرغم أنه يمثل نشاط متحرك وغير مستدام إلا أنه عمل على إنعاش المدينة فحركة الأموال التي تدور في السوق عالية حيث تشير التقديرات أن إجمالي القوات المتواجدة هناك تتجاوز ثلاثون ألف جندي وضابط يتسلمون مرتباتهم بالعملة الصعبة " ألف ريال سعودي "كحد أدنى.

لذلك يميز المركز بين ثلاثة خسائر ، تدمير أصول تتمثل في الميناء وسفنه وأرصفته، وأصول سليمة قامت الجماعة بالسيطرة والاستيلاء عليها " المدينة السكنية، المستشفى، وغيرها من المنشئات الاقتصادية التي كانت ملكية للمقاومة الوطنية، والنشاط الاقتصادي الذي تراجع نظرا لمغادرة عشرات الألاف من القاطنين هناك سواء عسكريين أو مدنيين.

ثالثا : أثر الأحداث على المستوى الكلي والمالية العامة :

ضاعفت الأحداث من معاناة السكان في مجالات عدة، حيث تشير شهادات ميدانية إلى ازدحام طريق المخا – عدن وارتفاع أجور النقل وبقاء العشرات من الأسر في العراء لأيام هربا من انتقام جماعة الحوثي.

وشكل هروب تلك الأسر إلى مدن أخرى كمدينة تعز وعدن ولحج ضغطًا كبيرًا حيث سترتفع الإيجارات وتزدحم الخدمات في ظل وضع اقتصادي يعاني من الهشاشة والتردي.

وبالرغم من أن الأسواق المحلية لم تشهد نقصاً في السلع إلا أن العجز في القوة الشرائية يشكل تحد كبير أمام المواطنين في مناطق سيطرة الحكومة، وهي ذات الأزمة التي يعاني منها السكان في مناطق سيطرة الحوثيين وبصورة أكثر جراء السياسات الانكماشية التي تتبعها الجماعة واستنزاف النشاط التجاري بكثرة الجبايات.

وتمثل ارتفاع كلفة الشحن والتأمين على الواردات والطاقة جراء تلك الاحداث واحدة من أهم التداعيات السلبية للحرب في باب المندب على الاقتصاد اليمني الذي يعتمد بنسبة 90% على الواردات.

ووفق وكالة رويترز تجاوزت علاوة مخاط الحرب في جنوب البحر الأحمر الواحدة بالمئة من قيمة السفينة، فيما بلغت 3% لبعض السفن والمسارات الأكثر تعرضا للاستهداف مقارنة 0.3% في السابق. ويتزامن ذلك مع ارتفاع خام برنت إلى نحو 108 دولارات للبرميل منتصف سبتمبر الجاري، مقابل 72 دولار عشية اندلاع الحرب مع ايران، الأمر الذي يرفع فاتورة استيراد الوقود والسلع وتكاليف النقل، وكذلك التمويل اللازم لتشغيل محطات الكهرباء.

وقد قامت جماعة الحوثي برفع سعر بيع البنزين محليا حيث رفعت سعر بيع لتر البنزين من 475 إلى 525 ريالا، فيما ارتفع سعر الجالون (20 لترًا) من 9,500 إلى 10,500 ريال وبزيادة حوالي 10%.

وتأتي هذه التداعيات في ظل ما تعانيه الحكومة اليمنية من وضع مالي صعب حيث تراجعت إيراداتها إلى ما يقرب من 6% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2025، ويتوقع البنك الدولي انكماشا إضافيا بنسبة نصف بالمئة في عام 2026، ويعود السبب الرئيسي إلى توقف تصدير النفط جراء الاعتداءات الحوثية على موانئ التصدير عام 2022.

ولذلك يرجح أن يزاحم الإنفاق الطارئ على النزوح والأمن والكهرباء الرواتب والخدمات الأساسية، ما لم تقابله موارد نفطية فعلية أو مساندة خارجية إضافية.

رابعا : السعودية والدعم والتداعيات العالمية !

بمجرد سيطرة جماعة الحوثي على باب المندب سارعت إيران للتهنئة،كما دعت الخارجية الإيرانية إلى رفع الحصار على اليمن بما يتوافق مع سردية الحوثيين للأحداث، وهذا يؤكد التحالف الوثيق بين الطرفين، بل أن الهجوم الحوثي والسيطرة على باب المندب تمثل رغبة إيرانية في الأساس لعمل ما يشبه الكماشة على مضيقي هرمز وباب المندب الحيويين.

وتمثل سيطرة جماعة الحوثي على المخا وامتداد نفوذها إلى باب المندب انتكاسة استراتيجية للسعودية قبل أن تكون مجرد تحول ميداني داخل اليمن. إذ أخفقت القوات اليمنية المدعومة من الرياض في حماية الساحل الذي يشكل أهمية كبيرة على الصعيد العسكري والتجاري لليمن والمملكة.

تضع التطورات الأخيرة اليمن والخليج تحت "كماشة بحرية ". وتواجه السعودية تراجع في حركة الطاقة عبر مضيق هرمز شرقا وتهديد حوثي لسفنها في باب المندب غربا، وتوقف خط أنابيب شرق- غرب وميناء ينبع بصورة مؤقتة نتيجة هجمات بطائرات مسيرة قادمة من مليشيات الحشد الشعبي في العراق. وبالرغم من ارتفاع خام برنت إلى قرابة 108 دولارات للبرميل إلا أنه لا يعوض خسارة الكميات بالنسبة للمملكة ولا الزيادة في تكاليف التأمين والنقل والأمن.

وتنتقل التداعيات السلبية إلى اليمن حيث تعتمد الحكومة المعترف بها دولياً على المساندة السعودية لتمويل الرواتب والكهرباء واستقرار العملة. وحتى الآن، لا توجد أدلة على خفض هذا الدعم؛ فقد قدمت الرياض 1.3 مليار ريال سعودي في فبراير 2026 لتغطية الرواتب والنفقات التشغيلية وعجز الموازنة، وأكثر من 224 مليون ريال في يونيو ، إلى جانب اتفاقية مشتقات نفطية بقيمة 150 مليون دولار لتشغيل أكثر من 70 محطة كهرباء، ثم أعلنت في سبتمبر الجاري دعما جديداً للبنك المركزي اليمني.

ويكمن الخطر بأن الضغوط المالية والأمنية الرياض إلى تأخير بعض الدفعات لكن بالمقابل قد تؤدي الأحداث إلى زيادة الدعم لأن انهيار الحكومة في عدن سيمنح الحوثيين مكاسب إضافية ويقرب التهديد أكثر من المملكة.

أما عالميًا فيمنح الموقع الجديد الحوثيين قدرة أكبر على التأثير في ممر تمر عبره ما بين 12% من التجارة العالمية ونحو 7% من إمدادات النفط، وفق أحدث تقديرات رويترز.

إن سيطرة جماعة الحوثي على الساحل والجزر يجعلها قادرة على شل حركة المضيق بصورة كلية، والتحكم الانتقائي بمرور السفن عبر البحر الأحمر، وقد تلجأ مستقبلاً إلى فرض ترتيبات مرور أو رسوم غير رسمية على حركة الملاحة للحصول على موارد أكبر.

وتدرس جماعة الحوثي منذ سنوات فرض رسوم على السفن، بالرغم من محاولاتها حاليا طمأنة شركات الملاحة بأن العبور آمن باستثناء السفن السعودية، ويمكن تفسير ذلك باعتباره محاولة لاحتواء رد الفعل الدولي وتخفيف الصدمة ريثما تُرسخ سيطرتها. ويتسق ذلك مع نهج يقوم على التطمين المرحلي مع الاحتفاظ بالقدرة على رفع مستوى التهديد لاحقاً وهو سلوك مجرب في نهج الجماعة منذ أن كانت جماعة متمردة في جبال صعدة قبل عقدين من الزمن

خامسا : السيناريوهات المستقبلية المحتملة

تمثل هذه السيناريوهات مسارات محتملة تعتمد على قدرة جماعة الحوثي على تثبيت سيطرتها على المخا وباب المندب، وطبيعة الرد من قبل الحكومة اليمنية وحليفتها المملكة العربية السعودية ومآلات المفاوضات بين الولايات المتحدة الأمريكية وايران.

السيناريو الأول : تصعيد حوثي وإحكام سيطرة

يفترض هذا السيناريو أن تتمكن الجماعة من تثبيت السيطرة على ميناء المخا والجزر في البحر الأحمر وباب المندب مع استثناء السفن السعودية من العبور، والتوسع في ريف تعز لتأمين سيطرتها، وبالرغم من أن هذا السيناريو سيخلق اضطرابًا مستمراً يقود إلى مزيد من حالات النزوح، وتصاعد في انعدام الأمن الغذائي ومظاهر الجوع لدى عشرات الألاف من المواطنين في هذه المناطق، إلا أنه حاضراً بقوة لاسيما مع حالة الصدمة التي تعيشها الحكومة اليمنية وداعميها لاسيما المملكة العربية السعودية تجاه ما حدث. ولم نشهد تحركات جادة على الأرض لاستعادة المخا وإنما الاكتفاء بصد التوسع الحوثي في الريف الغربي لمحافظة تعز ومناطق التماس مع محافظة لحج.

ويدعم واقعية هذا السيناريو اللغة الناعمة التي ظهر بها الرئيس الأمريكي ترامب تجاه أحداث باب المندب، ورفض الانخراط في دعم جهود الحكومة اليمنية والمملكة العربية لاستعادة المنفذ والسواحل القريبة منه.

السيناريو الثاني : استقرار هش

يفترض هذا السيناريو أن تنجح جماعة الحوثي في إرسال رسائل تطمين للأطراف الإقليمية والدولية بأنها لن تشكل خطراً على حركة الملاحة الدولية عبر باب المندب، وتتدخل وساطات إقليمية من شأنها رفع الحظر على السفن السعودية مقابل وقف الغارات، وربما يكون هناك تفاهم أمريكي – إيراني للتهدئة يعزز من هذا الأمر.

يعزز احتمال هذا السيناريو أن الولايات المتحدة تواجه كلفة مرتفعة من فتح جبهة عسكرية جديدة، بينما تحتاج السعودية إلى تأمين صادراتها النفطية وتقليل الضغط على منشآتها وخط أنابيب شرق–غرب. وبالمقابل تمتلك جماعة الحوثي الحافز لتثبيت مكاسبها الميدانية من خلال تفاهم سياسي، لاسيما وأن المفاوضات بين أمريكا والحوثي غير المعلنة عبر سلطنة عمان قائمة بالفعل.

ووفقا لهذا السيناريو ستتراجع مخاطر السيطرة على المضيق مؤقتاً، وتفتح بعض الطرق الرئيسية، وقد يتم إعادة تفعيل ميناء الحديدة وفتح مطار صنعاء، لكن المفارقة وبالرغم من أنه الأقل كلفة إنسانياً واقتصادياً على المدى القصير، لكنه قد يرفع سقف مطالب الحوثيين لاحقاً، ويهمش الحكومة اليمنية لاسيما إذا اقتصرت التفاهمات على السعودية، والولايات المتحدة، وإيران والجماعة.

وفي حال تحقق هذا السيناريو فإنه لا يعدو أن يكون فترة مؤقتة كاستراحة محارب وليس سلاماً مستداماً. وفي تقديرنا ومع نشوة الانتصار الحوثية لن تكتفي بمكاسب جزئية إذ أن سقف مطالبها سيرتفع إلى السيطرة على الموانئ والجزر اليمنية.

السيناريو الثالث : استعادة السيطرة على باب المندب

يفترض هذا السيناريو أن تنجح جهود الحكومة اليمنية والمملكة العربية السعودية في إقناع العالم بمخاطر سيطرة جماعة الحوثي على مضيق باب المندب، وتشكيل تحالف عالمي من أجل دعم الحكومة الشرعية لاستعادة السيطرة على السواحل اليمنية.

وبالرغم مما سيخلقه هذا السيناريو من تحديدات إنسانية واقتصادية على المدى القصير إذ قد تطول أمد الحرب إلا أنه في حال نجحت القوات الحكومية في استعادة السيطرة على سواحل البحر الأحمر فإنها ستخلق نوع من التوازن في القوى الأرض يمكن أن يفضي إلى رضوخ جماعة الحوثي والموافقة على انطلاق عملية سلام حقيقية في اليمن.

إذ أنه من غير المنطقي انخراط جماعة الحوثي في أي عملية سلام جادة خلال الفترة المقبلة وهي في موقع قوي عسكريًا وتسيطر على الأرض.

مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي (SEMC)

مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي منظمة مجتمع مدني يمنية مستقلة، تعمل على دعم التنمية الاقتصادية وتعزيز إعلام مهني ومستقل. ويرتكز عمل المركز على البحث والرصد وتحليل السياسات، وفتح مساحات للحوار، إلى جانب التدريب والمناصرة.

ومن خلال برامجه وأنشطته، يسعى المركز إلى ترسيخ مبادئ الشفافية والحكم الرشيد، وتعزيز المشاركة الواعية في الشأن الاقتصادي، والدفاع عن حرية الإعلام والحق في الوصول إلى المعلومات، وبناء قدرات الصحفيين والمؤسسات الإعلامية، بما يسهم في تطوير بيئة إعلامية أكثر مهنية واستقلالاً.

للتواصل

مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي (SEMC)

تعز، اليمن

الموقع الإلكتروني: www.economicmedia.net

البريد الإلكتروني: economicmedia@gmail.com

وسائل التواصل الاجتماعي: @economicmedia